

واقع وآفاق المواقع الأثرية بغرداية (أغرم نتلزديث نموذجا)
The Reality and Prospects of Archaeological Sites in the
Ghardaia
(Agharem Natlazdithas asample)

◆ زعابة عمر

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر ، o.zaaba@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2021/10/11 تاريخ القبول: 2022/01/06 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص باللغة العربية:

شهدت بلادنا الجزائر عامة ومنطقة مزاب تعاقب الحضارات التي خلفت وراءها العديد من الشواهد المادية المدفونة تحت الأرض والتي تحتاج إلى من يخرجها إلى النور، ومن أعرق هذه المواقع الأثرية: أغرم نتلزديث، الذي يعتبر أول نواة عمرانية بمنطقة وادي مزاب على حسب ما تثبته الشواهد المادية والكتابية.

بعد البحث في واقع المواقع الأثرية بغرداية، إتضح أنه لم تعد التدابير المتبعة للمواقع الأثرية أمرا كافيا لحمايتها من الإهمال والهدم والتخريب، بل يلزم التفكير في طريقة يتسنى لنا الحفاظ عليها بصفة مستدامة، بالتركيز على الإنسان كونه العامل الأساسي في التأثير على محيط الآثار، سواء أكان ما يفعله لصالح الموقع بعدم التخريب، أم بالمساهمة في حمايته، بتعريف المواطن على أهمية الآثار الثقافية والإقتصادية له ولغيره، وإنتهاز الفرص لإثارة إهتمامه بالتراث الحضاري، وإشعاره بالمسؤولية وإشراكه في تحمل مسؤولية حماية التراث الأثري الحضاري والثقافي.

الكلمات المفتاحية: التراث المعماري؛ المواقع الأثرية؛ الحماية؛ مزاب؛ غرداية.

Abstract: Algeria, as a whole, and M'zab in particular, have witnessed the succession of several civilizations that left behind and abundant amount of ruins and evidence buried underground, Those elements of civilization and history need to be examined, and in this paper, we will discuss the first urban nucleus in valley M'zab, the proof of the first gathering of people in the valley of M'zab, a several archeologists and historians have claimed it to be.

◆ المؤلف المرسل

After researching and investigating a number of old archaeological sites in Ghardaia, It appeared that the measures set forth on these archaeological sites are no longer sufficient to protect them from neglect, demolition and vandalism, we need to think about a way to sustainably maintain, by focusing on people as the main factor that influences the aspects of archaeology, Whether it's what people do for the site, or at least by protecting the sites from demolition, It is important to introduce the Algerian citizen to the importance of cultural and economic value of these archeological sites for him/her and other fellow citizens, Researchers and government officials need to take part in and draw the interest of citizens in protecting the cultural heritage.

Keywords: Architectural Heritage; Archaeological Sites; Protection; M'zab; Ghardaia.

مقدمة:

شهدت منطقة مزاب تعاقب الحضارات التي خلفت وراءها العديد من الشواهد المادية المدفونة تحت الأرض والتي تحتاج إلى من يخرجها إلى النور، لكن هذا التراث الأثري رغم أنه مصنّف ضمن التراث العالمي والوطني لم يسلم من التخريب والهدم والإهمال، إنّ حمايته ليست فقط من واجبات الدولة، إنّما هي مسؤولية كل فرد من أفراد الأمة، ولكن ما نراه في الواقع من خلال النموذج (أغرم ن تلزيت)، ما تعانيه من الإندثار والتخريب المقصود والغير المقصود والإهمال، لكثير من المواقع الأثرية التي كانت بالأمس شامخة بتألقها، تضاهي برونقها مظاهر العمارة الحديثة حالياً، لكن الأمر المؤسف فرغم إمتلاكنا لهذا الرّخم المتبقي والمتمثّل في المواقع الأثرية، وشعور السلطات المعنية بأهميّة الآثار، والمحافظة عليها، وعملها على إنشاء المؤسسات وسنّ التشريعات التي تضمن الحفاظ على هذا الإرث، وتمنحه الحماية اللازمة، ورغم تصنيف المنطقة كقطاع محمي عالمياً ووطنياً فإنه ما زال عرضة للصّياح والهدم والتخريب وبالتالي الإندثار والزوال إلى غير رجعة.

1- الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة وادي مزاب:

إن منطقة مزاب وكغيرها من المناطق الجزائرية، تتميز بطبيعتها وجغرافيتها وتاريخها مما حوّلها في إنشاء حضارة خاصة بها.

1-أ- الإطار الجغرافي:

تتميز مزاب والمناطق المجاورة لها بموقعها الجغرافي والفلكي الاستراتيجي وجيومرفولوجية تضاريسها وجيولوجيتها ومناخها التي أكسبها نوعا من الخصوصية.

إداريا، ولاية غرداية يحدها من الشمال ولاية الأغواط والجللفة وجنوبا ولاية تمنراست، ومن الجنوب الغربي ولاية أدرار ومن الشمال الغربي ولاية البيض ومن الشرق ورقلة¹.

يحدها تضاريسيا شمالا واد " أوريجينو" و غربا واد " زرقون " ويمتد شرقا بمحاذاته كل من زلفانة والقرارة و جنوبا واد متليلي².

1-ب- الإطار التاريخي:

إنّ منطقة غرداية كغيرها من المناطق، مرت بفتحات تاريخية هامة، شهدت على براعة الإنسان الذي سكن هاته الربوع.

1-ب-1- المرحلة الإسلامية:

سكن منقطة وادي مزاب بنو مزاب منذ أقدم العصور وصولا إلى الفترة الإسلامية³ حيث وصل إليهم الإسلام على المذهب المعتزلي إلى أن تحولوا عنه إلى المذهب الإباضي.

- مرحلة ما قبل النزوح الاباضي:

تمتد هذه الفترة من الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا (84 هـ - 703 م) إلى القرن الرابع هجري حيث كانت المنطقة تعرف ببادية بني مصعب وهي قبيلة بربرية، وبعد اعتناق هؤلاء الإسلام سبقت إليهم آراء المعتزلة فأخذوا بها⁴.

من جملة القرى المندثرة التي تنسب إليهم قرية الصوف، تاميزارت بين بنورة ومليكه على يسار الوادي بابا السعد على قمة جبل غربي غرداية، تريشين وتالالت،

1- يوسف الحاج سعيد، تاريخ بني مزاب دراسة اقتصادية وسياسية، المطبعة العربية، غرداية، 2003م، ص: 01.

2- يحيى بوراس، العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب، (نموذج بني يزقن)، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2002م، ص: 19.

3- بلحاج معروف، العمارة الإسلامية، مساجد مزاب ومصلياته الجنائزية، دار قرطبة، 2007م، ص: 41.

4- يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص: 03.

وتافيلالتوموركي ببني يزقن ، يصل عددها إلى 15 قرية⁵ اندثر بعضها ولم يبقى إلا الحجارة المتراسة.

- المنطقة بعد نزوح الإباضية:

تمتد هذه الفترة من القرن الرابع هجري إلى نهاية القرن الثامن هجري، تميزت بتحول نمط معيشة سكان بادية بني مصعب من طابع البدو إلى طابع الاستقرار والاعتماد على الزراعة الثابتة والتحول التدريجي من المذهب المعتزلي إلى المذهب الإباضي بمجيء الإمام أبي عبد الله محمد بن بكر الفرسطائي من وارجلان، منتدبا من مؤتمرا ريف المنعقد سنة 420 هـ - 1029م، للنظر في المسائل التي تهم الإباضية⁶ منها اللاجئين واكتظاظ منطقة " ريف " والبحث عن منطقة جغرافية تلم شملهم.

2- القصور المندثرة في وادي مزاب:

إن بقايا آثار أطلال القصور القديمة المتناثرة في منطقة وادي مزاب تدل دلالة واضحة على أن المنطقة كانت عامرة بالسكان قبل مجيء الإباضيين إليها أي في فترة ما قبل الخامس هجري .

لقد شيد بنو مزاب الذين كانوا على المذهب المعتزلة الواسلية قبل نزوح الإباضية إلى المنطقة قصورا صغيرة⁷، اندثرت كلها ولم يبق منها سوى بعض الأطلال وقد عدّها الدكتور هيغي بنحو خمسة وعشرون قصرا اعتمادا على مصادر إباضية⁸.

3- الموقع الأثري أغرم ن تزلزيت (قصر الصوف):

تنتشر في منطقة مزاب العديد من القصور المندرسة التي بقي منها إلا الأطلال، التي كانت شامخة في زمانها، تكمن أهميتها كونها الإنطلاقة الأولى للعمران في منطقة مزاب، وهو ما يتجلى في الموقع الأثري "أغرم ن تزلزيت":

5- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، غرداية، الجزائر، ص: 03.

6- جمعية التراث، معجم الأعلام الإباضية، ج 1، الطبعة العربية، غرداية، 1999م، ص 59.

7 - أحمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفافي، حماية وصيانة التراث الحضاري، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م، ص: 64.

8 - Huguet J, Le Pays du M'Zab, in bull de la Sociétés Géographique d'Algérie imprimerie Topographique et logographique Selon, Alger, 1889, p 153.

3-أ- الموقع:

يقع هذا القصر على بعد 3.5 كيلو متر من قصر العطف، وعلى بعد 600م متر من السد الحالي لمدينة العطف، في اتجاه سافلة وادي مزاب، حيث يرتفع من مستوى البحر حوالي 320 م، وتبلغ مساحته الإجمالية حوالي 4هكتارات حسب البقايا الأثرية الواضحة وهذا أقل تقدير ونحن نعلم أن في الدراسات الأثرية يتم أيضا حساب ما يسمى بالمحيط الأثري (مجال الرؤية). (الصورة 1، 2)

3-ب- تاريخ الموقع:

يعزى تأسيسه إلى قبائل الأمازيغ⁹ من بني مصاب¹⁰ عند ما كانوا على المذهب المعتزلة¹¹ قبل أن يقع لهم التحول من المذهب الواسلية إلى المذهب الإباضي¹² ابتداء من القرن 4هـ/10م على يد الداعية الشيخ أبي عبد الله بن بكر، ويذكر الشيخ متياز أن تشييده كان سنة 95هـ/665م¹³، حيث يلاحظ الزائر لها أنها بنيت في جانب الوادي، مما يجعلنا نظن أن الظروف الأمنية في أول الأمر كانت حسنة، بحيث لم يجبر بنو مزاب بعد على تسلق سفوح الجبال و الإقامة بها، بعيدا عن زراعتهم وما شيتهم دفاعا عن أرواحهم من غارات غيرهم من البدو¹⁴.

3-ج- وصف الموقع حاليا:

يتمركز الموقع الأثري أغرم ن تلمضيت في الضفة اليسرى وفي الجهة الجنوبية الشرقية لسهل وادي مزاب، إذ لازال الحصن يحتفظ بجدار سوره رغم تطاول الزمن على إنشائه، وربما كان لبعده عن السكان الفضل في ذلك بالدرجة الأولى، وهو ذو مخطط بيضوي يزداد اتساعا في جهته الشمالية، وعكس ذلك في الجهة الجنوبية، وللقصر مدخل

9 - Huguet J, Les VillesMortes du M'zab, Bulletins et mémoires de la société d'Anthropologie de paris, t: IV, 1903,pp,583-590.

10 - صالح بن عمر سهاوي، العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بمزاب، ط1، ج2، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2005 م، ص:596.

11 - إبراهيم بن يحيى الحاج أيوب، رسالة في بعض أعراف وعادات وادي مزاب، تق وتحأ يحيى بن بهون الحاج امحمد، ط1، ج3، جمعية النهضة، العطف، غرداية، الجزائر، 2006 م، ص22-26.

12 - مقابلة مع الشيخ الأستاذ: كروم ح أحمد، مكتبة إروان، العطف، يوم 28 مارس 2012م.

13 - يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص11.

14 - مقابلة مع الأستاذ صالح بن عمر سهاوي، عند دكان صالح عبد العزيز بساحة السوق، يوم 18 أبريل 2012 م.

واضح المعالم في الجهة الشرقية، أما في الجهة الشمالية بقايا مدخل الرّاجح أنه ذو مرفق، وربما كان للقصر مدخل ثالث في القسم الجنوبي حيث يشرف على القصر ووادي مزاب، وقد لوحظ خلو السور من الأبراج المدعمة له، يتصل بالحصن سلّم ينزل به إلى المقبرة التي تتموقع على سفح التلة كما تبينه الصورة الجوية بوضوح، إلا أن ما بقي منها إلا بعض الأطلال، وغير بعيد منها على نحو 75م من المقبرة يتمركز القصر بمساكنه التي تبينها الصورة الجوية وتثبتها الجدران البارزة قليلاً من مستوى السطح وكذا بعض الشقف الفخارية، على تل صخري مجاور لتل الحصن مبنى دفاعي فريد يتمثل في أسس برج شبه مربع يتقدمه جدار أمامي. (الصورة 1، 2).

- وصف بقايا جدران المساكن:

من خلال تفحص الصورة الجوية يظهر لنا الشكل العام للموقع الأثري، سواء للحصن أو المساكن التي هي في محاذة الوادي، إذ تظهر في عمومها بشكل إستطاليومتناكبة في ما بينها ومتّجهة إلى الجهة الجنوبية، وهذا ما تبين لنا بعد قيامنا بالمسح الميداني القائم على المشاهدة العينية لأطلالها المتباعدة نسبياً فيما بينها، والتي اندثر بعض أجزاءها العليا لظول بقاءها مكشوفة، وتعرضها لعوامل التعرية التي تهددها في كل لحظة من رياح محمّلة بالتربة وللفيضانات الموسمية، مثل ما حدث سنة 2008م التي كشفت عن مقطع من جدار مسكن بعدما أزاحت عنه التربة وأصبح عرضة لحفريات غير علمية وغير مرخص لها من طرف المصالح الخاصة، علماً أنّ نصف هذا الموقع الذي يحوي مساكن القصر متواجد في قطعة أرض لأحد الخواص استفاد منها في إطار استصلاح الأراضي، مما أثار حفيظته وخاف من تجميد الدولة لتلك الأرضية فشرع في هدم وردم بعض ما ظهر من المساكن، لذلك تدخل ديوان حماية وادي مزاب وترقيته وقام بمحضر معاينة بعد طلب من رئيس البلدية وممثلين من المجتمع المدني، لكن القضية ما زالت في المتابعة وفي طريق مسدود وهذا راجع إلى عدم وجود خريطة أثرية لتفادي توزيع الأراضي دون دراسة .

في الجهة الجنوبية الغربية للموقع جدار حجري بطول 8م و على ارتفاع 1.80م، أمّا سمكه في الأساسات حوالي 60سم ويبدأ في التراجع إلى 30سم وصولاً إلى الأعلى، إذ يتبيّن أنه جدار خارجي لمسكن من مساكن القصر أو هو جدار خارجي لممشى الجمل عند استخراج الماء من البئر بالطريقة التقليدية، ويطلق عليه باللغة المحلية "أغلاد ألم".

بالتمعن في الصور الجوية والمسح الميداني، سنتعرّف على ما يكتنزه الموقع الأثري من معلومات جد هامة ستزيل العديد من الإشكاليات من تاريخ المنطقة، كما هو معروف

ومتفق عند كل الباحثين أن هذا الموقع شهد أول عمارة مبنية في سهل وادي مزاب، وبذلك تكون تلك الصور فتح شهية لمشاريع حفريات علمية مستقبلا إن شاء الله، بحيث إستنتجنا منها ما يلي:

خضعت هذه المساكن المحلية في تخطيطها العام وهيكلتها لأسس المساكن المنتشرة حول البحر الأبيض المتوسط وفي شمال إفريقيا على الخصوص، وذلك باعتمادها على فضاء يتوسطها ويهيكل مختلف الفضاءات حولها، إلا أن له خصوصيات تميزه عن غيره و ذلك ناتج عن تفاعله مع محيطه الطبيعي الجغرافي والمناخي، إضافة إلى كونه انعكاسا لفكر المجتمع ونمط حياته في ذلك الوقت، لذا فإن الصور تثبت أن هذه المساكن تحتوي على المرافق الأساسية في تخطيط المسكن من وسط الدار إلى الغرف التي تدور حوله و كذلك الموقد الذي يأخذ موقعه في ركن من أركان المسكن، وأيضا على أماكن لطحن المواد الاستهلاكية اليومية مثل القمح والشعير والملح.(الصورة 1، 2).

إن هذه التقاسيم التي تتجسد في تلكم الجدران التي تقسم المسكن إلى فضاءات مستقلة بذاتها وتكون قد أرسى لقواعد العمران في سهل وادي مزاب، حيث يبلغ ارتفاع تلك الجدران إلى حوالي 1.50م و سمكها حوالي من 35سم إلى 45سم وذلك حسب الصورة بالتقريب، ومن أجل التثبيت من صحة المعلومات وجب علينا نحن الأثريين القيام بحفريات علمية لكشف اللبس عن الفرضيات التي تنتظر الإجابة عنها .

- وصف أسوار الحصن:

إن مخطط الحصن بيضي يزداد إتساعا في جهته الشمالية، ارتفاع ما تبقى منها ما يقارب 2م، وقد يزيد ببعض المواضع ليبلغ 3.50م، كما في الجهة الشمالية الشرقية، محيط السور يبلغ حوالي 132م، بنيت قاعدته بحجارة ضخمة يصل مقاس بعضها 1م×0.80م تليها حجارة متوسطة الحجم موضوعة في مداميك شبه مستوية، ثم تصغر الحجارة في الجزء العلوي ليتم وضعها وفق تقنية السنبلة، أما الملاط المستخدم في شد الحجارة غير المهذبة فملاط من طين ممزوج بالحصى، سمك جدار السور في المتوسط يبلغ 1.20م، ويتراجع بالتدرج كلما ارتفع البناء وفي الجهة الشمالية يزداد سمك جدار السور ليصل حوالي 2.20م إمعانا في تحصين المعبر الجبلي.(الصورة 2).

للحصن مدخل واضح المعالم في الواجهة الشرقية، يبلغ عرض فتحته 0.80م وإلى الجهة الشمالية بقايا مدخل الراجح أنه ذو مرفق، ربما كان للقصر مدخل ثالث في القسم الجنوبي حيث يشرف على وادي مزاب وعلى القصر الذي يحتوي على مساكن سكان القصر وقد لوحظ خلو السور من الأبراج المدعمة له.(الصورة 1، 2).

على تل صخري مجاور لتل حصن نزلضيت في الجهة الشرقية منه مبنى دفاعي فريد يتمثل في أسس برج شبه مربع يتقدمه جدار أمامي، ولاشك أن البناية قد استخدمت كنقطة أمامية وكمقر للإشراف و مراقبة مجرى وادي مزاب.(الصورة 1، 2).

- وصف البقايا الفخارية:

إن فخار هذا الموقع تبين لنا من خلال المسح الميداني للموقع الذي قام به مجموعة من هواة الآثار في سنة 2005م و عثروا على مجموعة من البقايا الأثرية وما وصل إلى أيدينا شقيقتين للدراسة الوصفية : (الصورة 3، 4).

- القطعة رقم 1:(الصورة 3).

الموقع : أغرم ن نزلضيت .		السنة :2005م.	
النوع : قاعدة .		طريقة الصنع: طريقة الحبال.	
اللون: زبدي.		لب الأنية:وردي فاتح	
المقاسات	ط 7.08سم	ع 3.02سم	س 1.01سم
الملاحظات:نصف أنية صغيرة الحجم بها آثار القلع من الحامل في القاعدة.			
اليوم : 09 مارس 2020م.		المحرر: زعابة	
رقم الصورة: 3			
الحالة : جيدة.			
الوصف: قطعة من أنية فخارية ذات الحجم الصغير، لون بطانتها زبدي أما لب القطعة فهو وردي فاتح، صنعت بطريقة الحبال بحيث تظهر عليها آثار النزع من الحامل.			

- القطعة رقم 2 : (الصورة 4).

الموقع : أغرم ن نزلضيت .		السنة :2005م.	
النوع : قاعدة .		طريقة الصنع: بالدولاب.	
اللون:أجوري.		لب الأنية:أحمر أجوري.	
المقاسات	ط 10.01سم	ع 6.09سم	س 1.08سم
الملاحظات:تظهر المثبتات بشكل واضح في طينة الأنية ، أما في الوجه فيظهر أثر الحرق من الداخل و الخارج.			
اليوم : 09 مارس 2020م.		المحرر: زعابة	
رقم الصورة: 4 .			
الحالة : جيدة.			

الوصف: قطعة من أنية فخارية ذات لون أحمر أجوري، صنعت بطريقة الدولاب، حيث تظهر المثبتات بشكل واضح في طينة الآنية، أما في الوجه فيظهر أثر الحرق من الداخل و الخارج ، كما يظهر أثر شرخ داخل لب الآنية الناتج عن فقاعات الهواء التي كانت موجودة في الآنية.

يعتبر الفخار من أهم الشواهد المادية الأثرية في موقع أغرم ن تلزويت التي تثبت وتدل على وجوده في سفح الهضبة بعد أن تم الاعتقاد من طرف جل المؤرخين والباحثين أنّ القصر هو الذي فوق الهضبة، ممّا يشجعنا على مواصلة البحث مستقبلاً بمحاولة إجراء الحفريات عليه قبل أن تطمسه المشاريع التنموية التي أتت على أجزاء منه.

3-3: حالة الحفظ:

بعد فحصنا بالعين المجردة للموقع الأثري أغرم ن تلزويت، استطعنا أن نحدد أهم العوامل التي ساهمت في إتلاف الموقع وإدراجها في مجموعتين (العوامل البشرية والعوامل الطبيعية)، ذلك نتيجة التأثيرات الملاحظة على الموقع الأثري وهي كالاتي:

- الأضرار الناتجة عن الإنسان:
- الموقع الأثري مفتوح وغير محروس.
- تعرض أجزاء من الموقع الأثري إلى السرقة والتخريب.
- مشروع تنموي يمس بجزء من الموقع الأثري.
- تقديم رخصة إستغلال لجزء من الموقع الأثري إلى أحد الخواص ضمن مشاريع إستصلاح الأراضي دون معرفة أو تجاهل أن تلك الأرضية تحتوي على موقع أثري.
- وجود آثار حفر بالموقع الأثري وتخريب بالآلات الميكانيكية.
- وجود النباتات وبعض أشجار النخيل حول الموقع.
- اندفاع التربة لبعض جدران وأسوار المساكن.
- عدم إستفادة الموقع من أية عملية ترميم.
- عدم وضع لافتات تشير إلى وجود موقع أثري.
- الأضرار الطبيعية:

العوامل الطبيعية والخصائص البيئية لمنطقة ما، تؤثر على المعالم والمواقع الأثرية بشكل مباشر وغير مباشر، في حالة عدم أخذ التدابير اللازمة ينتج عنها أضرار جسيمة، من بين العوامل التي ساهمت في تلف الموقع الأثري أغرم ن تلزويت، هي:

- العوامل الجوية:

تتمثل هذه العوامل في التقلبات الطقسية كالأمطار، وارتفاع درجة الحرارة، أو انخفاضها، وشدة الرياح التي سببت في الحث الذي ألحق أضراراً كبيرة بالموقع الأثري، نذكر منها ما يلي:

- الأمطار:

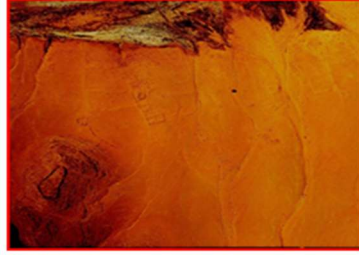
تتميز المنطقة بنسبة تساقط متوسطة وضعيفة، هذه التساقطات تؤثر على المواقع الأثرية بشكل مباشر، فالأمطار الفجائية والغير المستقرة هي سمة التساقط في منطقة وادي مزاب، بمعدل 60 ملل سنوياً، مع تعرضها أحياناً إلى ظاهرة الجفاف الذي قد يمتد إلى عدة سنوات كما تكون أحياناً خاطفة وغزيرة، تؤدي إلى كوارث وفيضانات على غرار فيضانات المسّاح 1901م، مسّاح 1914م، ومسّاح 1 أكتوبر 2008م، إذ هذه الأمطار تزيد الروابط الموجودة بين حجارة البناء، وبالتالي تضعفها، فتسرب المياه إلى داخل الجدران، وما ينتج عنه من تفاعلات كيميائية تؤدي إلى هشاشة الحجارة نسبياً، وكذا تسرب المياه إلى الأساسات يؤدي إلى هشاشتها فتكون عرضة إلى الانهيار في أي وقت، وتسبب أيضاً هذه الفيضانات في تعرية الموقع وتعرضه مباشرة إلى الفضاء الخارجي.

- الحرارة:

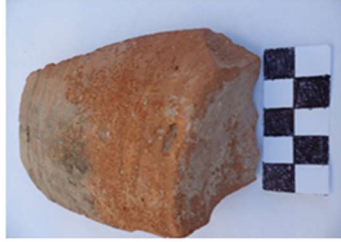
تعتبر التغيرات في درجة الحرارة من العوامل الميكانيكية المدمّرة، تأثيرها فعّال عندما يكون التغيّر مستمراً ومفاجئاً، فالحرارة المنخفضة عند تفاعلها مع كمية المياه المتسربة داخل مسامات جدران المساكن، ممّا يؤدي إلى تلفها، وهذا ما يظهر جلياً في الأجزاء الظاهرة للموقع الأثري.



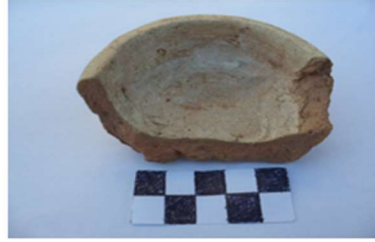
الصورة 02: الموقع الأثري "أغرم تلزضيت".



الصورة 03: صورة جوية لموقع الأثري "أغرم تلزضيت".



الصورة 04: القطعة 2 من انية فخارية لقصر تلزضيت.



الصورة 03: القطعة 1 من انية فخارية لقصر تلزضيت.

4- حفظ ووقاية المواقع الأثرية بفرداية:

تعرف المواقع الأثرية بأنها مساحات مبنية دونما وظيفة نشطة وتشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة، بما في ذلك الأراضي المتصلة بها، ولها قيمة من الوجهة التاريخية والأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية، لكن هذه المواقع (أغرم ن تلزضيت) حساسة إذا بقيت دون عناية وحفظ ووقاية، وذلك بتوفير الوسائل التالية:

4-أ- تسجيل الآثار:

إنّ تسجيل الآثار في الأساس عملية توثيقية، ويمكننا وصف أية عملية ميدانية لا تعتمد طرق التسجيل و التوثيق بأنها مضيعة للوقت.¹⁵

4-أ-1 - التسجيل ضمن التراث الوطني :

فيما يخص تسجيل التراث الثقافي على المستوى الوطني، فقد جاء في القانون 98-04 أهم إجراءات التسجيل اللازم إتباعها، يمكن أن تسجل في قائمة الجرد الإضافي وإن لم تستوجب تصنيفا فوريا، تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو الآثار وتستدعي المحافظة

15- زيدان عبد الكافي كفاقي، الهدخل إلى علم الآثار، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2004م، ص:117.

عليها، تم تشطب من قائمة الممتلكات الثقافية وتصنف نهائياً خلال مهلة 10 سنوات¹⁶، ويكون التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية ذات الأهمية الوطنية، بناء على مبادرة منه أو مبادرة أي شخص يرى مصلحة في ذلك، كما يمكن أن يتم التسجيل بقرار من الوالي عقب استشارة لجنة من الممتلكات الثقافية التابعة للولاية المعنية، بالنسبة إلى الممتلكات الثقافية التي لها قيمة على المستوى المحلي، بناء على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة، أو الجماعات المحلية أو شخص يرى مصلحة في ذلك¹⁷، ورغم أهمية الموقع وعراقته، فهو غير مسجل في قائمة الجرد الإضافي، رغم تموقعه في القطاع المحفوظ.

4-أ-2- التسجيل ضمن التراث العالمي:

عملية ترشيح دولة ما لموقعها تتطلب العديد من الخطوات، أهمها التوقيع على الاتفاقيات، لتصبح الدولة عضواً فيها، بعد ذلك تقوم الدولة بإعداد قائمة بمواقعها ذات القيمة الاستثنائية، ثم تختار من القائمة ما تريد ترشيحه ليُدْرَج في قائمة التراث العالمي، موضحة مبررات الترشيح وأن الموقع محافظاً على أصالته ويحظى بإدارة وحماية بشكل مناسب، مع تقديم تحليل يشمل مقارنة للموقع مع مواقع أخرى من نفس النوع، ولكي تتم الموافقة على إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي لا بد أن تنطبق عليها معايير محددة في المادتين (1، 2) من الاتفاقية، وهي معايير تضمن أن يكون الموقع ذات قيمة عالمية استثنائية ومحافظاً شرطي الأصاله والسلامة، وإذا أصبح الموقع المدرج مهدداً بأخطار جسيمة قد تسبب في إزالته، فإن لجنة التراث العالمي تقوم بعد استشارة الدولة المعنية بإدراج الموقع في قائمة التراث العالمي المهدد للخطر، فقد بلغ عدد الدول التي لديها مواقع مسجلة في قائمة التراث العالمي حتى عام 2005م 137 دولة، وبلغ عدد المواقع المدرجة في القائمة 628 موقعاً ثقافياً و160 موقعاً طبيعياً و24 موقعاً مختلطاً.

يعتبر كل موقع من مواقع التراث العالمي ملكاً للدولة التي يقع فيها وعليها مسؤولية حمايته وإدارته¹⁸، ولم يشفع تصنيف وادي مزاب كتراث عالمي وإنساني سنة 1982م للإستفادة من آليات الحماية التي تقرّ بها منظمة اليونسكو.

16 - قانون 04-98، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، 20 صفر 1419، الموافق 15 جوان 1998م، المادة العاشرة.

17- نفسه، المادة الحادية عشرة.

18- سعيد بن ديبس العتيبي، التراث العالمي وأهمية تسجيل الدول لمواقعها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي، جريدة الرياض، العدد 13822، 2006م.

4-ب- الحماية القانونية للتراث:

تقسم الحماية إلى نوعين هامين يساهمان بشكل فعال في ضمان سلامة المواقع الأثرية وإيصالها إلى الأجيال القادمة:

4-ب-1- الحماية القانونية الدولية:

يرسخ اهتمام الإنسان بتراثه نظم وقوانين مؤطرة في تشريعات وطنية ودولية، وقد عمل المجتمع الدولي تحت غطاء منظمة اليونسكو على ضمان حماية قانونية فعالة، من خلال المؤتمرات والندوات والإستفادة من الخبرات، فعملت اليونسكو بمساهمة الدول الأطراف على سن التشريعات الدولية اللازمة لضمان حماية فعالة للتراث الثقافي العالمي¹⁹، والجزائر كطرف في الإتفاقيات الدولية تسهم في مجال حماية التراث الثقافي²⁰.

4-ب-2- الحماية القانونية الوطنية:

على المستوى الوطني عملت السلطات على توفير الحماية القانونية اللازمة، وذلك من خلال وضع تشريعات تخص المعالم والمواقع الأثرية وكذا التشريعات للأعمال التي لها علاقة بالمعالم والمواقع الأثرية وبمحيطها ويتضح لنا ذلك جليا فيما يلي:

القانون 29/90 المؤرخ في 17/12/1990م، الخاص بالتهيئة العمرانية والمرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411هـ الموافق 28 ماي 1991م الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء اللذين يضعان التوجيهات العامة للحفاظ على المواقع الأثرية، بحيث نجد توافق بينه وبين قانون حماية التراث الثقافي 04/98 في مادته 36 فيما يخص حماية التراث الثقافي والمحميات الأثرية، وتشدد المادة 36 على ضرورة اطلاع السلطات المكلفة بإعداد مخططات التوجيه والتعمير ومخططات شغل الأراضي في مستوى كل بلدية على المحميات المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو المصنفة، إلا أن الواقع غير ما هو مطبق في الموقع الأثري أغرم ن تلزضيت.

4-ج- الحماية التقنية للموقع الأثري أغرم ن تلزضيت:

تعتبر الحماية التقنية للموقع الأثري أغرم ن تلزضيت خطوة هامة لحفظه ووقايته والحفاظ عليه، ويكون ذلك على ضوء التشخيص الذي يبين عوامل ومظاهر التلف له.

19- اليونسكو، الإيكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري، "لوزان"، 1990م، المادة الثالثة.

20 - عبد القادر طاهر، التراث المبنى في تلمسان وطرق صيانته، رسالة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م، ص:99.

4-ج-1- التدابير الوقائية:

- مواجهة الأضرار الناجمة عن الإنسان:

- إنَّ تخريب المواقع الأثرية الناتج عن الإنسان، يكون في مجمله عن طريق أعمال الهدم والتخريب، أو الإهمال، أو عن طريق المشاريع التنموية، والتراخي في تطبيق قوانين حماية التراث، ولتجنيب المواقع الأثرية أضرار التخريب المتعمد الذي يحدث جراء اعتداء الأفراد، ذلك لسبب الجهل بأهمية ممتلكاتهم وتراثهم، ممَّا يستدعي توعية المواطنين من جهة، وإحكام المراقبة من جهة ثانية، بتفقد الموقع الأثري بشكل منتظم، وتطبيق عقوبات صارمة بحق المخالفين²¹.

- أمَّا فيما يخص تجنيب الموقع الأثري أغرم ن تلزيت من المشاريع العمرانية والأراضي الفلاحية التي يقصد بها التنمية المستدامة، فيجب أن تدرس بعناية فائقة لئلا تؤدي مثل هذه المشاريع إلى إزالة ما تحتوي عليه هذه المواقع الأثرية من مباني وبقايا أثرية، إذ لا بد أن يشترك في هذه الدراسات أخصائيو في التاريخ و الآثار والاجتماع مع المهندسين المعماريين والعمرانيين، كما أوصت بذلك القوانين الحديثة والتوصيات الدولية، .

- مواجهة الأضرار الناجمة عن الطبيعة:

- يكون بالسيطرة على البيئة المحيطة بالتراث الثقافي وذلك بمنع عوامل التلف من التأثير بواسطة تحييدها وتجنّب وصولها إلى الموقع الأثري أغرم ن تلزيت²²:

- تعتبر الرطوبة من أهم المشاكل التي أثّرت على الموقع الأثري أغرم ن تلزيت، وبغزل الرطوبة قدر الإمكان من الموقع الأثري، يعد عاملاً حيوياً في الحفاظ عليه، وتختلف طرق العزل باختلاف مصدر الرطوبة.

- فالأمطار والسيول التي تهدد الموقع الأثري أغرم ن تلزيت وتؤثر عليها، لذلك من الواجب العمل على تصريف المياه الناجمة عنها كي تتسرب إلى الجدران والأساسات والبقايا الأثرية.

21 - عبد القادر ريحاوي، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، سوريا، 1972م، ص:24.

22 - عبد القادر ريحاوي، المرجع السابق، ص:26.

- إن الخطر الذي يتعرض له الموقع الأثري أغرم ن تلزضيت من مشكلة النباتات الطفيلية التي أتعبت الخبراء، لا سيما في الأقاليم الكثيرة الرطوبة، حيث قطع هذه النباتات لا يحل المشكل، حيث تعود إلى النمو من جديد، لتصبح أكثر قوة، ولم يعط قاذفات اللهب لحرق النباتات ولا المواد الكيماوية المبيدة للجذور نتيجة تذكر...، ومن الطبيعي أن تكون الوقاية خير من العلاج، أي الحيلولة منذ البدء دون نشوء هذه النباتات، وذلك بسد الثغرات والشقوق وبتكحيل ما بين حجارة البناء تكحילה متقنا.

- الإدارة والمراقبة:

لن تكون التشريعات دائما كافية لحماية الموقع الأثري أغرم ن تلزضيت-علما أنه مصنف كتراث عالمي وكقطاع محفوظ-، فقد أثبتت لنا التجارب أن العديد من المعالم الأثرية هدمها أصحابها أو الأشخاص التي توجد تلك الآثار على أراضيهم لإقامة أبنية حديثة أو استعمال مواد تلك المعالم من حجارة، وغيرها لبناء منازلهم أو أحد مشروعاتهم أو قاموا بتوسعات أو إضافات تسيء إلى هوية الموقع ومعالمه، هذا ما يوجب على المؤسسات المختصة(ديوان حماية وادي مزاب وترقيته) إلى التكفل بإدارة مراقبة تلك المواقع أي لتفادي أي عمل قد يضر بالمعالم الأثرية أو استحداث رجال أمن خاصين بحراسة المواقع يكونون تابعين للدولة، أو مؤسسات خاصة معتمدة من طرف الدولة.

- التوعية:

من أجل تشجيع مساهمة السكان لمدينة العطف، يجب إعداد برنامج معلومات هادف وفعال لجميع شرائح المجتمع في حماية التراث واستمراره²³، ولا يكون ذلك إلا بإسهام الكل في مفهوم الاستدامة، بحيث تقع المهمة الأولى لضمان إسهام شرائح المجتمع المختلفة في الحفاظ على المعالم الأثرية على المختصين في مجال الحماية، المسؤولين المحليين، المرممين، والجمعيات التي تنشط للحفاظ على المواقع الأثرية، وذلك بإشراك الفئات المختلفة في عمليات الحفظ والوقاية، بالوسائل المختلفة(المسابقات، البحوث، الأعمال الفنية...)، وإحداث المحفزات لضمان مشاركة واسعة في مجال التوعية بالثقافة التراثية وبالتالي اهتمام أكثر، إذ بالاستثمار في مجال الوعي بالتراث²⁴، تكون فائدة المجتمع العامة بالحفاظ على الإرث الثقافي الذي هو كنز لا يمكن تعويضه، وجعل التراث

23 - اليونيسكو، وثيقة حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية، واشنطن، 1987م، البند 15.
24- علي خلاصي، المحافظة على التراث الثقافي وتنمية المتطلبات السياحية بالجزائر، الملتقى السابع للبحث الأثري والدراسات التاريخية، خنشلة، 1999م، ص:80.

في منأى عن الضرر الملحق بالتراث الأثري الناجم عن الإنسان، استثمار هذا الأخير كثورة اقتصادية²⁵.

4-ج-2- التدابير العلاجية:

يقتضي الأمر اللجوء إلى التدابير العلاجية، عندما تكون المعالم الظاهرة في الموقع في حالة تدهور، ويقتضي التدخل المباشر على مستوى المعلم، وتختلف هذه التدخلات حسب نسبة التشوهات الطارئة على المعلم الأثري²⁶، ولا يتأتى ذلك إلا بعد القيام بإجراءات الحماية القانونية (الجرد- التصنيف)، ليستفيد آلياً وبقوة القانون بإجراءات الحماية التقنية، وريثاً يتم ذلك، إقترحنا للموقع الأثري أغرم ن تلزيت ما يلي:

- إصلاح ما تلف من مواد الحماية كتساقط الملاط وتآكل المادة اللاصقة بين الحجارة بعد تكسر أجزاء من الجدران الظاهرة فوق سطح الأرض جرأً عوامل التلف المتعددة²⁷.

- تتعرض الأبنية على اختلافها التاريخية والحديثة على فساد جزء منها أو عنصر ما أو إلى تشويه أو عبث، هذه الحالة تحتم تدخل مستمر على المباني لضمان بقاءها واستمراريتها وهذه التدخلات هي أعمال صيانة.

من الضروري أن تجرى صيانة المعالم الأثرية على أساس ثابت²⁸، وحسب الضرر اللاحق بالمبنى الأثري ويمكن تقسيم هذه الأعمال إلى: التكليل والتكحيل، الإصلاح، التنظيف.

- إن عملية الترميم عملية متخصصة بدرجة عالية، وهدفها حماية وكشف القيمة الجمالية للمعلم الأثري وتستند على إحترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية، ويجب عليها أن تتوقف في اللحظة التي يبدأ فيها الحدس، وفي هذه الحالة يجب أن يكون أي عمل

25 - طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص:124.

26- عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص: 104.

27- هزار عمران وجورج دبورة، المباني الأثرية ترميمها، صيانتها، والحفاظ عليها، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998م، 1998م، ص: 129.

28 - عبد القادر ريحاوي، المرجع السابق، ص: 26.

إضافي، ولا بد من القيام به متميزاً عن التكوين المعماري ويجب أن يحمل طابعاً معاصراً، وعلى كل حال فإن الترميم يجب أن تسبقه دراسة أثرية²⁹.

يتفق جميع المختصون في مجال الترميم، إن عملية الترميم حساسة يكون التدخل فيها على المعلم الأثري بصفة مباشرة، وتتم عملية الترميم على المعالم الأثرية التي ما زالت قيد الاستعمال.

4-ج-3-تنظيم حفريات أثرية:

إن طرق التنقيبات الأثرية هي الوسيلة التي يستخرج بها الأثريون مخلفات الإنسان القديم وبواسطتها يفسرون ويحللون³⁰ نتائج حفرياتهم ويؤرخون زمنها ويقدرّون أدوارها الحضارية، لكن تلك التقنيات الأثرية إلى وقت قريب كانت تجرى على يد هواة لم يكن لديهم علم بطرق الحفر العلمية لكن مع مطلع القرن العشرين بدأت التنقيبات الأثرية³¹ تتوفر لديها طرق خاصة بكل ما يتعلق بالتنقيبات فأصبح علم الآثار يهتدي بها ويعمل بموجبها، ولما كان الغرض من الحفريات الأثرية هو إنقاذ المعلومات التي يمكن جمعها من الموقع من خلال المخلفات واللقى الأثرية والمواقع الأثرية التي تشير وتعبّر عن حضارة الإنسان الذي عاش في هذا الموقع قديماً، لذلك تتحدد أنواع الحفريات حسب الظروف وتبعاً لطبيعة الموقع الذي ستجرى فيه الحفريات وعليه هناك أنواع عدة من هذه الحفريات حسب مدى المعلومات التي يراد الحصول عليها من الموقع، لاشك أنّ إجراء حفريات علمية منظمة ستزيح النقاب عن كثير من الجوانب الغامضة للموقع الأثري أغرم تلرضيت.

الخاتمة:

غرداية، المنطقة العريقة بتراثها وتاريخها الحافل بالإنجازات الكبرى، بما تحويه من إرث حضاري غني في ميدان الآثار والعمارة، ممّا خلفه الإنسان المحلي لتلك المنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الفترة الإسلامية.

29- اليونسكو، الوثيقة الدولية لصون وترميم المواقع الأثرية، ميثاق البندقية، البندقية، 1964م، المادة التاسعة.

30 - حيدر كامل، منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1995م، ص: 55.

31 - غالان رودريغو مارتين، مناهج البحث الأثري ومشكلاته، تر خالد غنيم، ط1، دمشق، سوريا، 1998م، ص: 86.

لكن الأمر المؤسف فرغم امتلاكنا لهذا الرّخم المتبقّي والمتمثّل في المواقع الأثرية، وشعور السلطات المعنية بأهميّة الآثار، والمحافظة عليها بوسيلة الحفظ الوقائي، وعملها على إنشاء المؤسسات ووسنّ التشريعات التي تضمن الحفاظ على هذا الإرث، وتمنحه الحماية اللاّزمة، ورغم تصنيف المنطقة كقطاع محمي عالمياً ووطنياً فإنه ما زال عرضة للضياع والهدم والتخريب وبالتالي الاندثار والزوال إلى غير رجعة، ولتحقيق الحفظ والوقاية المستديمة للتراث الأثري وبالأخص للمواقع الأثرية، يجب إتباع سياسات واستراتيجيات علمية مدروسة، وذلك:

بالتركيز على الإنسان كونه العامل الأساسي في التّأثير على محيط الآثار، سواء أكان ما يفعله لصالح الموقع بعدم التخريب، أم بالمساهمة في حمايته، بتعريف المواطن على أهمية الآثار الثقافية والاقتصادية له ولغيره، وانتهاز الفرص لإثارة اهتمامه بالتراث الحضاري، وإشعاره بالمسؤولية وإشراكه في تحمل مسؤولية حماية التّراث الأثري الحضاري والثقافي، ذلك بإدخاله وإشراكه في اللجان والمؤسسات الحكومية الراعية لذلك الأمر، ومن الصّوروي إحداث مؤسسات تعمل على توعية المواطنين والساكنين حولها بأبعاد المحافظة على التّراث وفائدتها على الشعب وعلى الهّوية، وبتخصيص الأموال اللاّزمة لاستراتيجية حمايتها، ولفت انتباه المختصّين إليها بجعلها مركز بحثهم علماً أن معظم المواقع بقردياية مشاريع لحفريات مستقبلاً إن شاء الله.

قائمة المراجع:

- الحاج أيوب إبراهيم بن يحيى، رسالة في بعض أعراف وعادات وادي مزاب، تق وتغ يحيى بن بهون الحاج امحمد، ط1، ج3، جمعية النهضة، العطف، قردياية، الجزائر، 2006م.
- الحاج سعيد يوسف، تاريخ بني مزاب دراسة اقتصادية وسياسية، المطبعة العربية، قردياية، 2003م.
- اليونسكو، الإيكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري، "لوزان"، 1990م.
- اليونسكو، الوثيقة الدولية لصون وترميم المواقع الأثرية، ميثاق البندقية، البندقية، 1964م.
- اليونسكو، وثيقة حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية، واشنطن، 1987م.
- العتيبي سعيد بن ديبس، التراث العالمي وأهمية تسجيل الدول لمواقعها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي، جريدة الرياض، العدد 13822، 2006م.
- بوراس يحيى، العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب، (نموذج بني يزقن)، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2002م.
- جمعية التراث، معجم الأعلام الاباضية، ج1، الطبعة العربية، قردياية، 1999م.
- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، قردياية، الجزائر.

- طاهر عبد القادر، التراث المبني في تلمسان وطرق صيانتها، رسالة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م.
- كامل حيدر، منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1995م.
- كفاي زيدان عبد الكافي، المدخل إلى علم الآثار، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2004م.
- مارتن غالان رودريغو، مناهج البحث الأثري ومشكلاته، تر خالد غنيم، ط1، دمشق، سوريا، 1998م.
- معروف بلحاج، العمارة الإسلامية، مساجد مزاب ومصلياته الجنائزية، دار قرطبة، 2007م.
- مقابلة مع الأستاذ صالح بن عمر سماوي، عند دكان صالح عبد العزيز بساحة السوق، يوم 18 أبريل 2012م.
- مقابلة مع الشيخ الأستاذ: كروم ح أحمد، في مكتبة إروان، العطف، يوم 28 مارس 2012م.
- سماوي صالح بن عمر، العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بمزاب، ط1، ج2، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2005م.
- عمران هزار ودبورة جورج، المباني الأثرية ترميمها، صيانتها، والحفاظ عليها، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998م، 1998م.
- قانون 98-04، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، 20 صفر 1419، الموافق 15 جوان 1998م.
- ربحاوي عبد القادر، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، سوريا، 1972م.
- خلاصي علي، المحافظة على التراث الثقافي وتنمية المتطلبات السياحية بالجزائر، الملتقى السابع للبحث الأثري والدراسات التاريخية، خنشلة، 1999م.
- Huguet J, Les Villes Mortes du M'zab, Bulletins et mémoires de la société d'Anthropologie de paris, t: IV, 1903.
- Huguet J, Le Pays du M'Zab, in bull de la Sociétés Géographique d'Algérie imprimerie Topographique et logographique Selon ,Alger,1889.